

Distr.: General
26 June 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ
الدورة الرابعة عشرة المستأنفة
فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023
البند 4 من جدول الأعمال
حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس
(استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ملحق إقليمي

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة

ملخص

هذا التقرير مكمل للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/10). وهو يقدم تحليلاً إقليمياً لتنفيذ تلك الأحكام من جانب الدول الأعضاء المستعرضة في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.



أولاً- مقدمة التقرير ونطاقه وهيكله

1- وفقاً للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضمن هذا التقرير معلومات تكميلية للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2023/10)، مرتبة حسب المناطق الجغرافية. وقد استُكملت هذه المعلومات بالتقريرين المواضيعيين عن تنفيذ الفصل الثاني (CAC/COSP/IRG/2023/5) والفصل الخامس (CAC/COSP/IRG/2023/9) وملحقيهما الإقليميين (CAC/COSP/IRG/2023/5Add.1) و (CAC/COSP/IRG/2023/9/Add.1)، اللذين يركزان على المواضيع والأحكام الأخرى قيد الاستعراض في الدورة الثانية. ولما كان التقرير المواضيعي عن الفصل الثاني قد قُدم إلى فريق استعراض التنفيذ في حزيران/يونيه 2023، فإن عدد الاستعراضات التي جرى تحليلها في التقرير كان أقل⁽¹⁾. ومن ثم، فإن استنتاجات التقارير المختلفة قد تتباين تبعاً للمعلومات المتاحة وقت صياغتها⁽²⁾.

2- ويتبع هيكل هذا التقرير هيكل الخلاصات الوافية، إذ يتناول المواد والمواضيع المتصلة اتصالاً وثيقاً في شكل مجموعات. ويقدم التقرير البيانات والتحليل المتعمق بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات في الفصل الخامس التي تتداخل مع الفصل الثاني من الاتفاقية، أي الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة، ووحدات المعلومات الاستخباراتية المالية (المواد 14 و52 و58).

3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في الخلاصات الوافية المنجزة وتقارير الاستعراضات القطرية بشأن الاستعراضات البالغ عددها 72 استعراضاً التي أُنجزت حتى 31 أيار/مايو 2023، بما فيها 20 استعراضاً أُنجزت للدول الأفريقية، و24 لدول آسيا والمحيط الهادئ، و13 لدول غرب أوروبا ودول أخرى، و8 لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و7 لدول شرق أوروبا⁽³⁾. ومن أجل توفير أساس لأعمال التحليل التي سيضطلع بها فريق استعراض التنفيذ، ينفذ التحليل الوارد في هذا التقرير بالنسبة لعدد من الخلاصات الوافية المنجزة في كل مجموعة إقليمية. واستُخدمت الرسوم البيانية لتيسير التمثيل المرئي للبيانات في الحالات المناسبة. ولا يُقصد من هذا التقرير أن يكون شاملاً بل يسعى إلى تقديم ملخص للمعلومات المتاحة في الاستعراضات القطرية التي أُنجزت في إطار دورة الاستعراض الثانية.

ثانياً- تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الصعيد الإقليمي

4- على المستوى الإقليمي، تبيّن أن جميع الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي والغالبية العظمى من الدول في المجموعات الإقليمية الأخرى تواجه تحديات في تنفيذ الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتين 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية (انظر الشكل الأول). ولوحظ تباين في عدد

(1) يتضمن التقرير المواضيعي عن الفصل الثاني الذي قُدم إلى فريق استعراض التنفيذ في حزيران/يونيه 2023 (CAC/COSP/IRG/2023/5) تحليلاً للملخصات الوافية وتقارير الـ62 استعراضاً قُطرياً.

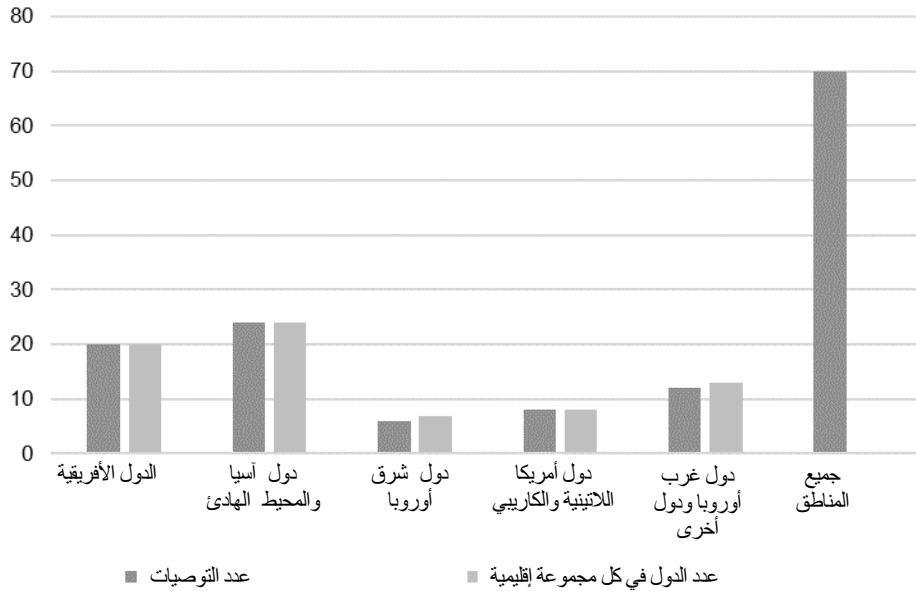
(2) اتساقاً مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي. ولذلك أُشير بالاسم في جميع أجزاء التقرير إلى البلدان التي استُخدمت كأمثلة توضيحية للممارسات الجيدة.

(3) عدد التوصيات والممارسات الجيدة المستبانة قد لا يكون ممثلاً بالنسبة لبعض المجموعات الإقليمية كما هو بالنسبة لمجموعات أخرى.

التوصيات التي صدرت فيما يتعلق بمنع تضارب المصالح في جميع المجموعات الإقليمية، مع ظهور أعلى النسب في مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى (انظر الشكل الثاني).

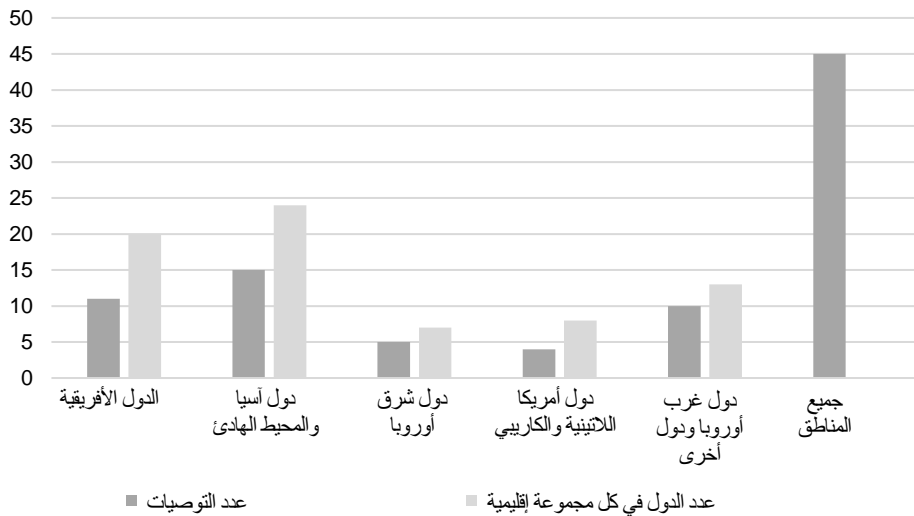
الشكل الأول

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 5 من المادة 8، والفقرتين 5 و6 من المادة 52، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



الشكل الثاني

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 4 من المادة 7 حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً

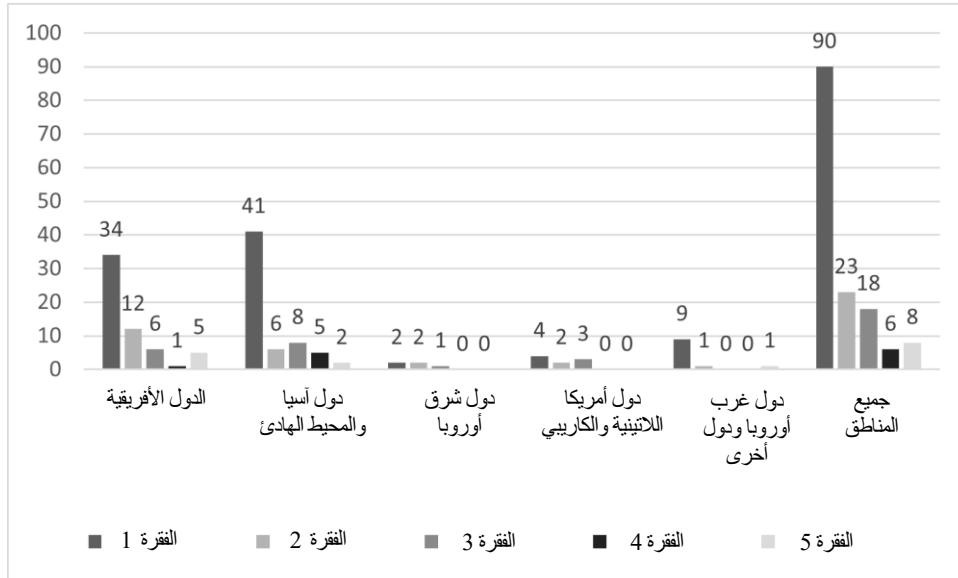


5- بالنسبة لجميع المجموعات الإقليمية باستثناء دول شرق أوروبا، أُصدرت إلى معظم الدول توصيات بشأن تنفيذ تدابير لمنع غسل الأموال (المادة 14) (انظر الشكل الثالث). ولكن عدد التوصيات لم يتوزع بالتساوي بين فقرات المادة. فقد خضعت الفقرة 1 من المادة 14 لأكثر عدد من التوصيات في جميع المجموعات الإقليمية تقريباً. وبالنسبة للدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ، لوحظ أن المستعرضين

أصدروا وسطيا أكثر من توصية واحدة بشأن الفقرة 1 لكل دولة. كما تلقى نصف دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وحوالي نصف دول غرب أوروبا ودول أخرى توصية بشأن تلك الفقرة من المادة 14. ولا يبدو أن تنفيذ الفقرات الأخرى من المادة 14 قد شكل تحديا كبيرا في أي من المجموعات الإقليمية.

الشكل الثالث

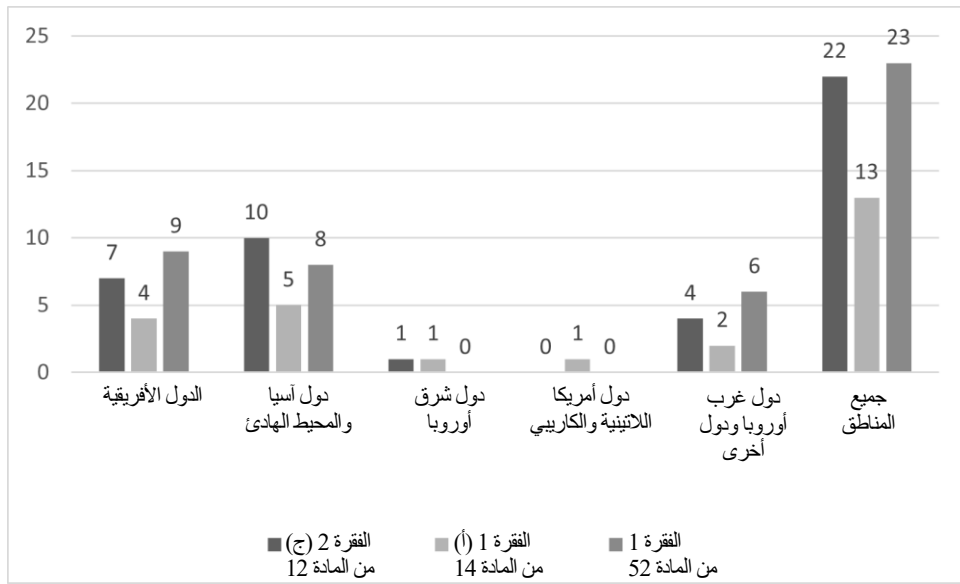
عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 14 حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا



6- وفيما يتعلق بتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14، والفقرة 1 من المادة 52)، صدر أكبر عدد من التوصيات فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية (انظر الشكل الرابع). ولكن في حالات عدم تحديد هوية المالكين المنتفعين أو إذا كانت عملية تحديد الهوية غير كافية، قرر المستعرضون إصدار توصيات مشتركة تشمل كلا من الفقرة 1 (أ) من المادة 14 والفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية في بعض الحالات. وتلقت دول شرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي أقل عدد من التوصيات بشأن تحديد هوية المالكين المنتفعين.

الشكل الرابع

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 2 (ج) من المادة 12، والفقرة 1 (أ) من المادة 14، والفقرة 1 من المادة 52

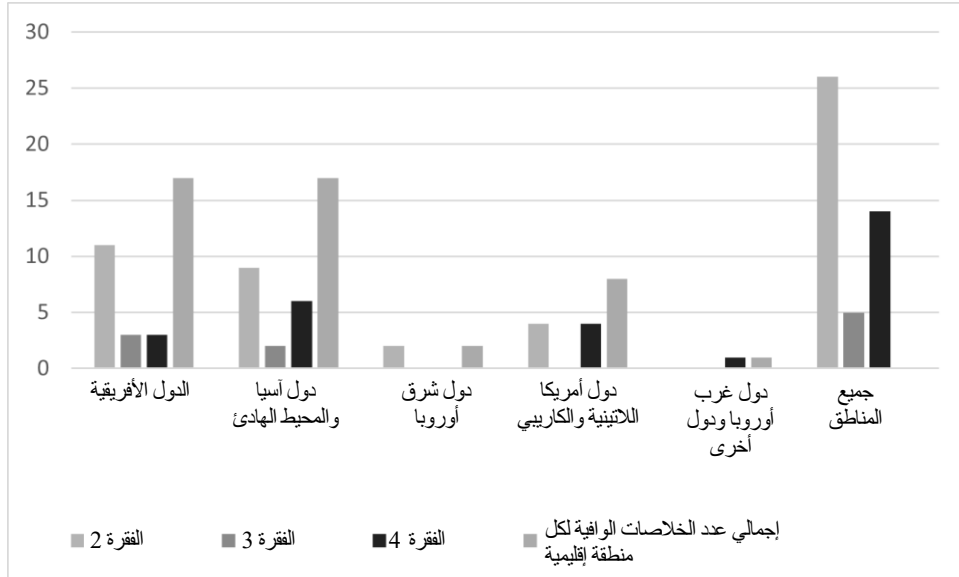


7- وفيما يتعلق بمنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة، وإصدار إرشادات مستلهمة من المبادرات ذات الصلة التي تتخذها المنظمات الإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال (الفقرة 2 (أ) من المادة 52)، ووجود نظم تسمح للدول الأطراف بالإبلاغ عن هوية الزبائن ذوي المخاطر العالية المحددين، ظهرت تحديات لدى أكثر من نصف الدول الأفريقية ونصف دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (انظر الشكل الخامس). ولم يتلق سوى عدد قليل من الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ توصيات بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات وفرض شروط محددة بشأن الحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، مثل تلك الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً (الفقرة 3 من المادة 52).

8- وبالنسبة لمنع إنشاء المصارف الوهمية، تلقت التوصيات نصف دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وحوالي ربع دول آسيا والمحيط الهادئ (الفقرة 4 من المادة 52).

الشكل الخامس

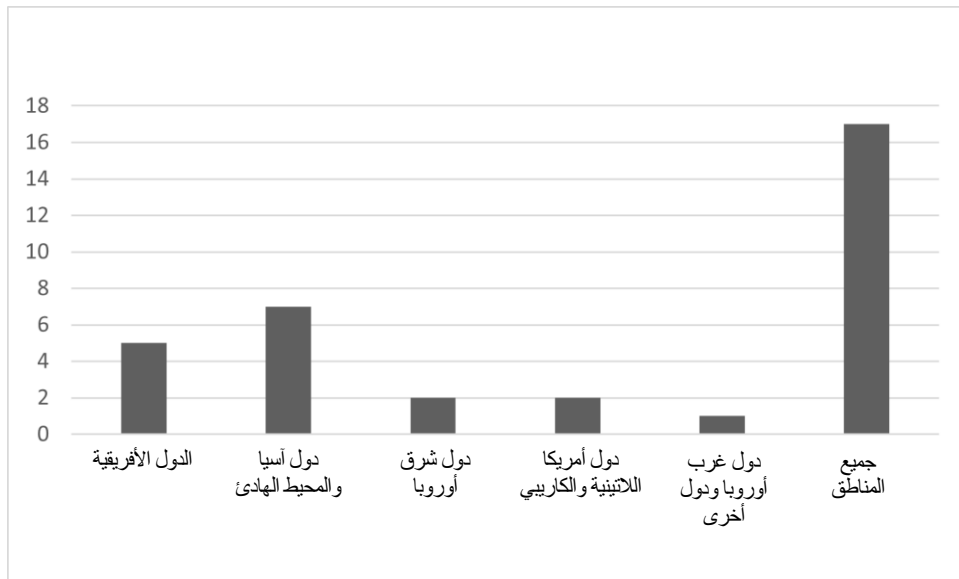
عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرات 2 إلى 4 من المادة 52 من الاتفاقية



9- استُبينت طائفة من التحديات فيما يتعلق بوحدة المعلومات الاستخباراتية المالية، ولا سيما في دول آسيا والمحيط الهادئ (انظر الشكل السادس). واستبين ثاني أكبر عدد من التحديات في الدول الأفريقية، في حين استُبين أقل من نصف التحديات في دول شرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولم يحدد سوى تحدٍ وحيد في دول غرب أوروبا ودول أخرى. (الفقرة 1 (ب) من المادة 14 والمادة 58).

الشكل السادس

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 1 (ب) من المادة 14 والمادة 58، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالاً



دال- نظرة استشرافية

10- يعرض هذا التقرير تحليلاً لـ 721 خلاصة وأفية منجزة وللمعلومات الأكثر تفصيلاً التي وردت في تقارير الاستعراضات القطرية المتاحة للاطلاع العام. ومع توافر مزيد من البيانات المستمدة من الاستعراضات القطرية المنجزة، ستعرض اتجاهات وتحليلات أشمل في الملاحق الإقليمية المقبلة، وستستخدم تلك الاتجاهات والتحليلات في إبقاء فريق استعراض التنفيذ على علم بما استُبين في سياق الاستعراضات من تجارب ناجحة وتحديات.
